مرصد المالية العامة

تموز 2021

لمحة عامة

بالرغم من الأزمة الإقتصادية والمالية المستمرة، شهد الميزان المالي تحسناً ملحوظاً خلال كانون الثاني– تموز 2021 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2020، مدفوعًا بزيادة ملحوظة بنسبة 32.6 في المائة لجهة الإيرادات، إضافة إلى تراجع بنسبة 9.0 في المائة في لناحية الإنفاق نتيجة انخفاض كل من النفقات الجارية والرأسمالية.

سجَّل **إجمالي الميزان المالي** فائضًا بقيمة 564 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2021، مقارنة بعجزٍ أكبر بلغ 3,164 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2020. إضافةً إلى ذلك، سجَّل **الميزان الأولي** فائضاً ملحوظاً بقيمة 2,290 مليار ليرة مقارنةً مع عجز بقيمة 1,065 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام السابق.

جدول المحتويات

الايرادات
صفحة 1-2-3

النفقات
صفحة 3-4

تطور الدين العام
صفحة 4

جدول 1: ملخص المالية العامة

(مليار ل.ل.)	ك2– تموز 2020	ك2– تموز 2021	نسبة التغير 2020/2021
إجمالي إيرادات الموازنة والخزينة	**8,285**	**10,983**	**32.6%**
إجمالي نفقات الموازنة والخزينة، منها	**11,449**	**10,419**	**-9.0%**
• *تسديد فوائد*	*1,966*	*1,608*	-18.2%
• *تسديد أقساط القروض الميسرة*[1]	*132*	*117*	-11.2%
• *النفقات الأولية*[2]	*9,350*	*8,694*	-7.0%
إجمالي العجز/الفائض	**-3,164**	**564**	**-117.8%**
العجز الأولي/الفائض الأولي	**-1,065**	**2,290**	**-314.9%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة
1. تتضمن فقط الأقساط الأساسية من القروض الميسرة المخصصة لتمويل مشاريع
2. النفقات الأولية لا تتضمن المدفوعات المتعلقة بالدين (تسديد الفوائد وأقساط القروض الميسرة)

الإيرادات

إرتفع **إجمالي الإيرادات** بقيمة 2,698 مليار ليرة (32.6 في المائة) سنويًا ليصل إلى 10,983 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2021.

بلغ مجموع **الإيرادات الضريبية** 8,463 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز من العام 2021، مع إرتفاع بقيمة 2,387 مليار ليرة (39.3 في المائة) مقارنة مع مجموع 6,075 مليار ليرة المسجّل خلال الفترة نفسها من العام السابق. جاء هذا الارتفاع نتيجة الزيادة في مختلف الفئات الضريبية بخاصة الضرائب الداخلية على السلع والخدمات والضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال.

في التفاصيل، سجّلت الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال إرتفاعًا سنوياً بقيمة 714 مليار ليرة (23.9 في المائة) خلال كانون الثاني– تموز 2021، نتيجة الإرتفاع الإستثنائي في ضريبة الدخل على الأرباح بقيمة 1,066 مليار ليرة (329.9 في المائة) لتصل إلى 1,389 مليار ليرة[1]. في المقابل، إنخفضت ضريبة الدخل على الفوائد بقيمة 613 مليار ليرة (29.2 في المائة)، وذلك مع تراجع مجموع ودائع القطاع الخاص بنسبة 8.2 في المائة بين تموز 2020 وتموز 2021، إضافة إلى الإنخفاض الملحوظ المسجل

[1] بشكل جزئي نتيجة تسديد الضريبة الإستثنائية المفروضة على رقم أعمال المصارف التجارية لعام 2019 (مادة 20 من قانون موازنة عام 2020).

في معدلات الفوائد على الودائع بين كانون الثاني– تموز 2020 وكانون الثاني– تموز 2021[2]. تجدر الإشارة إلى أن المقارنة السنوية للتحصيلات الضريبية تأثرت بشكل كبير بقرارات الإقفال المفروضة لمواجهة جائحة كورونا. فقد تراجعت التحصيلات خلال عام 2020 بشكل كبير اعتباراً من منتصف شهر آذار بخاصة مع تمديد معظم المهل الضريبية، مقابل تدني أرقام التحصيلات خلال الشهرين الأولين من العام 2021. وقد بدأت التحصيلات تتحسن اعتبارًا من آذار 2021 على الرغم من تدهور الوضع الإقتصادي الذي تواجهه البلاد.

سجّلت الضريبة على الأملاك إرتفاعًا سنوياً بقيمة 233 مليار ليرة (34.6 في المائة) خلال كانون الثاني– تموز 2021، نتيجة الزيادة السنوية الملحوظة التي طالت كافة بنودها. في التفاصيل، ارتفعت تحصيلات رسوم التسجيل على العقارات بقيمة 81 مليار ليرة (15.8 في المائة)[3] خلال الفترة قيد الدرس. ترافق ذلك مع زيادة في كلٍ من رسم الإنتقال والضريبة على الأملاك المبنية بقيمة 101 مليار ليرة (217.8 في المائة) و52 مليار ليرة (44.0 في المائة) على التوالي.

كذلك، سجلت الضرائب الداخلية على السلع والخدمات ارتفاعاً سنوياً بقيمة 1,280 مليار ليرة (91.6 في المائة) خلال كانون الثاني– تموز 2021، مدفوعةً بارتفاع تحصيلات الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 1,399 مليار ليرة (139.8 في المائة) حيث تمّ تمديد مهلة التصريح عن الفصل الأول من العام 2021 لمرتين، لغاية نهاية أيار 2021[4]، ومن ثم لغاية منتصف حزيران 2021[5]. في التفاصيل، سجّلت كل من الضريبة على القيمة المضافة المحصّلة داخلياً وتلك المحصلة لدى الجمارك إرتفاعًا سنويًا بنسبة 248.6 في المائة[6] و44.8 في المائة على التوالي خلال الفترة قيد الدرس. في المقابل، إنخفضت التحويلات من أرباح إدارة حصر التبغ والتنباك بقيمة 133 مليار ليرة (49.5 في المائة)، ورسوم مغادرة الأراضي اللبنانية بقيمة 4 مليار ليرة (8.5 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس.

إضافةً إلى ذلك، إرتفعت الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية بقيمة 128 مليار ليرة (16.9 في المائة) جراء الزيادة المسجّلة في كل من الرسوم على السيارات ورسوم الجمارك بقيمة 133 مليار ليرة (180.9 في المائة) و88 مليار ليرة (48.8 في المائة) على التوالي. من جهة أخرى، إنخفضت الرسوم على البنزين بقيمة 97 مليار ليرة (21.0 في المائة).

من جهتها، إرتفعت الإيرادات الضريبية الأخرى (خاصة رسوم الطابع المالي) بقيمة 32 مليار ليرة (12.4 في المائة) لتصل إلى 293 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2021.

سجّلت **الإيرادات غير الضريبية** إرتفاعاً بقيمة 652 مليار ليرة (58.5 في المائة) لتصل إلى 1,765 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2021. في التفاصيل، شهدت إيرادات الإدارات والمؤسسات العامة وأملاك الدولة إرتفاعاً سنوياً بقيمة 658 مليار ليرة (127.5 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس، حيث سجّلت التحويلات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية زيادة بقيمة 681 مليار ليرة (226.9 في المائة)، ما ارتفعت إيرادات كازينو لبنان بقيمة 71 مليار ليرة (207.9 في المائة). قابل ذلك بشكل جزئي، تراجع التحويلات من مؤسسات مالية عامة (مصرف لبنان) من مبلغ 60 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2020 إلى صفر خلال كانون الثاني– تموز 2021، وكذلك انخفاض إيرادات مرفأ بيروت بقيمة 33 مليار ليرة في لتسجل مجموع 37 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2021.

---

[2] شهد متوسط الفوائد تراجعاً من 5.02 في المائة إلى 1.97 في المائة للودائع بالليرة، ومن 2.46 في المائة إلى 0.47 في المائة للودائع بالعملات الأجنبية وذلك بين كانون الثاني– تموز من عام 2020 وكانون الثاني– تموز من عام 2021.

[3] وفقاً لأرقام المديرية العامة للشؤون العقارية، ارتفع عدد العقارات المباعة بشكل كبير بنسبة 26.7 في المائة خلال كانون الثاني– تموز 2021 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام السابق. وقد طغت هذه الزيادة على الانخفاض المسجل في متوسط أسعار هذه العقارات بنسبة 21.6 في المائة.

[4] بناء على قرار وزير المالية رقم 1/322 تاريخ 20 أيار 2021.

[5] بناء على قرار وزير المالية رقم 1/361 تاريخ 01 حزيران 2021.

[6] بتأثير جزئي من فرض موجب إصدار الفواتير من قبل أصحاب الأعمال بالليرة اللبنانية (بالتالي ضمناً بحسب سعر الصرف في السوق الموازية) بما فيها الضريبة على القيمة المضافة، وذلك بحسب إعلام وزير المالية رقم 114/ص1 تاريخ 15 كانون الثاني 2021.

بالمقابل، إنخفضت الرسوم والعائدات الإدارية بقيمة 28 مليار ليرة (7.1 في المائة) لتصل إلى 369 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس، وذلك مع تسجيل انخفاض في عدد من مكوناتها خاصّةً في كل من رسوم السير، رسوم الإجازات ورسوم وعائدات إدارية ومبيعات بقيمة 57 مليار ليرة (33.6 في المائة)، 15 مليار ليرة (35.5 في المائة) و12 مليار ليرة (51.1 في المائة) على التوالي. في المقابل، سجلت رسوم الأمن العام زيادة سنوية بقيمة 48 مليار ليرة (55.7 في المائة).

بالتوازي، سجّلت الإيرادات غير الضريبية المختلفة (بمعظمها محسومات تقاعدية) إرتفاعًا بقيمة 20 مليار ليرة (10.4 في المائة) لتصل إلى 208 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2021، منها 30 مليار ليرة مبالغ مقتطعة على رواتب ومعاشات تقاعد العسكريين[7]. جاءت هذه الزيادة بشكل أساسي نتيجة الإرتفاع في الإيرادات الإستثنائية الناتجة عن تسوية مخالفات البناء التي سجلت مجموع 28 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2021 مقارنةً مع لا شيء تقريباً خلال الفترة نفسها من العام السابق.

إنخفضت **إيرادات الخزينة** بشكل ملحوظ بقيمة 341 مليار ليرة لتصل إلى 755 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2021 مقارنة مع مبلغ 1,096 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2020. ويعود الرقم الإستثنائي المسجل خلال العام الماضي إلى عملية استرداد بقيمة 644 مليار ليرة حصلت خلال شهر نيسان 2020، وذلك بعد الاتفاق الذي حصل بين المصرف المركزي ووزارة المالية ونصّ على استرداد مدفوعات الفوائد المسددة خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني لغاية آذار 2020. والجدير بالذكر أنّ إيرادات الخزينة هي مؤقتة بطبيعتها، وبذلك فإن التغييرات في هذه التحصيلات لا تعكس عادةً النشاط الإقتصادي.

النفقات

شهد **إجمالي النفقات** تراجعًا بقيمة 1,030 مليار ليرة (9.0 في المائة) ليصل إلى 10,419 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2021 مقارنة مع 11,449 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2020.

سجّلت **النفقات الجارية الأولية**[8] إنخفاضًا بقيمة 152 مليار ليرة (2.0 في المائة) لتصل إلى 7,589 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز من العام 2021. جاء هذا التراجع بشكل أساسي نتيجة الإنخفاض في كل من الرواتب والأجور والتقديمات الإجتماعية والتحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 135 مليار ليرة (3.8 في المائة) و162 مليار ليرة (20.6 في المائة) على التوالي. في المقابل، شهدت بنود إنفاق أخرى زيادةً سنويًّة خلال كانون الثاني– تموز 2021، خاصّة تلك العائدة إلى معاشات التقاعد، نفقات أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود مؤتمرات خارجية، غيرها) والأدوية حيث ارتفعت بقيمة 272 مليار ليرة (19.1 في المائة)، 64 مليار ليرة (109.0 في المائة) و61 مليار ليرة (46.6 في المائة)، على التوالي. كذلك، سجلت التحويلات لصالح الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي مجموع 50 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2021 مقارنة مع لا شيء خلال الفترة المقابلة من عام 2020.

إنخفضت **تسديدات الفوائد** بقيمة 358 مليار ليرة (18.2 في المائة) خلال كانون الثاني– تموز 2021 نتيجة التراجع في تسديدات كل من الفوائد على القروض بالعملة المحلية بقيمة 189 مليار ليرة (10.7 في المائة)، والفوائد على القروض بالعملة الأجنبية بقيمة 170 مليار ليرة (80.5 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس، وذلك بعد اتخاذ الحكومة قرار تعليق سداد استحقاقات اليوروبوند في آذار 2020. كذلك، إنخفضت **تسديدات أقساط الديون الخارجية** بقيمة 15 مليار ليرة (11.2 في المائة) لتصل إلى 117 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2021.

[7] محسومات مقرة بموجب قانون الموازنة العامة لسنة 2019 رقم 144 تاريخ 31 تموز 2019.

[8] تتألف النفقات الجارية الأوّلية من النفقات الجارية بعد استثناء دفعات الفوائد وخدمة الدين.

تراجعت **النفقات الرأسمالية** بقيمة 190 مليار ليرة (52.1 في المائة) لتصل إلى 175 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2021، وذلك مع إنخفاض نفقات الصيانة، الإنشاءات قيد التنفيذ والتجهيزات بقيمة 94 مليار ليرة (83.0 في المائة)، 57 مليار ليرة (29.7 في المائة) و39 مليار ليرة (76.2 في المائة)، على التوالي.

سجلت **نفقات الخزينة** إنخفاضًا بقيمة 356 مليار ليرة (32.2 في المائة) لتصل إلى 748 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2021، وذلك مع التراجع المسجل في نفقات الخزينة الأخرى بقيمة 483 مليار ليرة، والناتج بدوره بشكل جزئي عن الإنخفاض المسجل في رديّات الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 51 مليار ليرة. من ناحية أخرى، إرتفعت التحويلات لصالح البلديات بقيمة 158 مليار ليرة (58.9 في المائة).

الدين العام

بلغ **إجمالي الدين العام** 148,024 مليار ليرة مع نهاية تموز 2021، بزيادة بلغت 3,916 مليار ليرة (2.7 في المائة) مقارنة مع نهاية العام 2020. في المقابل، ارتفع صافي الدين بوتيرة أخف بنسبة 1.1 في المائة ليصل إلى 130,336 مليار ليرة، إذ زادت ودائع القطاع العام بقيمة 2,555 مليار ليرة (16.9 في المائة) مع نهاية تموز 2021.

إرتفع **الدين بالعملة المحلية** بقيمة 1,758 مليار ليرة (2.0 في المائة) ليصل إلى 91,520 مليار ليرة مع نهاية تموز 2021، مقارنةً مع 89,762 مليار ليرة في نهاية عام 2020. في التفاصيل، إرتفعت محفظة مصرف لبنان من الديون بالعملة المحلية بقيمة 1,309 مليار ليرة (2.4 في المائة) لتصل إلى 56,388 مليار ليرة مع نهاية تموز 2021، تلاها إرتفاع في محفظة الديون الأخرى بالعملة المحلية، مع زيادة حصة المؤسسات العامة من الدين بالعملة المحلية بقيمة 915 مليار ليرة (8.8 في المائة) لتصل إلى 11,308 مليار ليرة. من جهة أخرى، تراجعت حصة المصارف التجارية من الديون بالعملة المحلية بقيمة 392 مليار ليرة (1.7 في المائة) لتصل إلى 22,765 مليار ليرة مع نهاية تموز 2021.

إرتفعت قيمة **الدين بالعملة الأجنبية** بقيمة 2,158 مليار ليرة (4.0 في المائة) لتصل إلى 56,504 مليار ليرة مع نهاية تموز 2021، عاكسةً الإرتفاع الملحوظ في متأخرّات القسائم بقيمة 1,812 مليار ليرة. من ناحية أخرى، انخفضت القروض الصادرة ضمن مؤتمر باريس 3 بقيمة 53 مليار ليرة مقارنة مع نهاية العام 2020.

القسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة

جدول 2: إجمالي الإيرادات

(مليار ل.ل.)	ك2- تموز 2020	ك2- تموز 2021	نسبة التغير 2020/2021
إجمالي إيرادات الموازنة، ومنها	**7,189**	**10,228**	**42.3%**
الإيرادات الضريبية	6,075	8,463	39.3%
الإيرادات غير الضريبية	1,113	1,765	58.5%
إجمالي إيرادات الخزينة	**1096**	**755**	**-31.1%**
إجمالي الإيرادات العامة	**8,285**	**10,983**	**32.6%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 3: الإيرادات الضريبية

(مليار ل.ل.)	ك2- تموز 2020	ك2- تموز 2021	نسبة التغير 2020/2021
الإيرادات الضريبية	**6,075**	**8,463**	**39.3%**
ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال، ومنها:	**2,987**	**3,701**	**23.9%**
ضريبة الدخل على الأرباح	323	1,389	329.9%
ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	471	623	32.1%
ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة	82	187	129.3%
ضريبة الدخل على الفوائد	2,098	1,484	-29.2%
غرامات (ضريبة على الدخل)	13	18	38.3%
ضريبة على الأملاك ، ومنها:	**674**	**908**	**34.6%**
ضريبة على الأملاك المبنية	117	169	44.0%
رسوم تسجيل على العقارات	511	592	15.8%
الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، ومنها:	**1,398**	**2,678**	**91.6%**
الضريبة على القيمة المضافة	1,001	2,400	139.8%
ضرائب أخرى على السلع والخدمات، ومنها:	113	122	8.0%
رسوم تسجيل على السيارات	69	82	18.7%
رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية	44	40	-8.5%
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، ومنها:	**756**	**883**	**16.9%**
الجمارك	180	268	48.8%
رسوم، ومنها:	575	615	6.9%
رسوم على البنزين	462	365	-21.0%
رسوم على التبغ	35	38	9.8%
رسوم على السيارات	73	206	180.9%
إيرادات ضريبية أخرى (خاصة رسوم الطابع المالي)	**261**	**293**	**12.4%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 4: الإيرادات غير الضريبية

(مليار ل.ل.)	ك2- تموز 2020	ك2- تموز 2021	نسبة التغير 2020/2021
الإيرادات غير الضريبية	**1,113**	**1,765**	**58.5%**
حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملاك دولة، ومنها	**516**	**1,173**	**127.5%**
حاصلات من إدارات ومؤسسات غير مالية، منها:	421	1,144	171.7%
إيرادات كازينو لبنان	34	106	207.9%
إيرادات مرفأ بيروت	70	37	-47.0%
إيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني	17	20	23.3%
إيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية	300	981	226.9%
حاصلات من مؤسسات مالية عامة (مصرف لبنان)	60	0	-100.0%
حاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)	31	23	-26.4%
حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة (فوائد)	3	6	90.9%
رسوم وعائدات إدارية، ومنها	**397**	**369**	**-7.1%**
رسوم إدارية، ومنها:	317	309	-2.3%
رسوم كتاب العدل	26	28	8.0%
رسوم جواز السفر/ الأمن العام	87	135	55.7%
رسوم السير	169	112	-33.6%
رسوم قضائية	16	13	-19.0%
رسوم القيادة	6	12	98.3%
عائدات إدارية	14	20	45.7%
مبيعات (الجريدة الرسمية وثمن لوحة عمومية)	1	1	-9.2%
رسوم إجازات (خاصة إجازات العمل)	43	28	-35.5%
رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى	23	11	-51.1%
الغرامات والمصادرات	**11**	**14**	**25.3%**
إيرادات غير ضريبية مختلفة (معظمها محسومات تقاعدية)	**189**	**208**	**10.4%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

القسم الثاني: خلاصة الإنفاق العام

جدول 5: الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي

(مليار ل.ل.)	2020 ك2- تموز	2021 ك2- تموز	نسبة التغير 2020/2021
1. النفقات الجارية	**9,839**	**9,314**	**-5.3%**
المخصصات والرواتب وملحقاتها، ومنها:	5,427	5,495	1.2%
مخصصات ورواتب وأجور والتقديمات الاجتماعية	3,530	3,395	-3.8%
معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومنها:	1,633	1,864	14.1%
معاشات التقاعد	1,423	1,695	19.1%
تعويضات نهاية الخدمة	210	169	-19.5%
تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية رواتب	264	236	-10.7%
تسديد فوائد ومنها: */1*	1,966	1,608	-18.2%
فوائد على القروض الداخلية	1,756	1,567	-10.7%
فوائد على القروض الخارجية	211	41	-80.5%
تسديد أقساط ديون خارجية	132	117	-11.2%
مواد استهلاكية، ومنها:	211	242	14.5%
نفقات تغذية	34	13	-61.9%
محروقات	4	6	47.1%
أدوية	132	193	46.6%
خدمات خارجية	102	78	-23.4%
تحويلات أخرى، ومنها:	1,530	1,231	-19.6%
مؤسسة كهرباء لبنان /2	807	645	-20.1%
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	0	50	-
الهيئة العليا للإغاثة	225	175	-22.2%
التحويلات إلى القطاع غير العام	105	76	-28.3%
التحويلات إلى المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري /3	0	0	-
نفقات جارية أخرى، ومنها:	419	515	23.0%
مستشفيات	356	391	9.7%
نفقات أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية، غيرها)	58	122	109.0%
نفقات مالية أخرى	0	0	-
دعم الفوائد المدينة	52	29	-44.5%
2. النفقات الاستثمارية	**365**	**175**	**-52.1%**
استملاكات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافئ ومطارات وإنشاءات مائية	0	0	-
تجهيزات	51	12	-76.2%
إنشاءات قيد التنفيذ، ومنها:	190	134	-29.7%
صندوق المهجرين	0	0	-
مجلس الجنوب	23	22	-4.5%
مجلس الإنماء والإعمار	79	93	17.8%
وزارة الأشغال والنقل	33	1	-98.0%
أخرى، ومنها:	53	17	-67.2%
الهيئة العليا للإغاثة	0	5	-
صيانة	113	19	-83.0%
نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية	10	10	-2.3%
3.سلفات موازنة */4*	**68**	**122**	**80.2%**
4.إدارة الجمارك (لا تتضمن الرواتب والأجور) */5*	**73**	**60**	**-17.8%**

5.نفقات الخزينة 6/	**1,104**	**748**	**-32.2%**
بلديات	268	426	58.9%
أمانات	54	32	-40.2%
ودائع 7/	75	65	-12.6%
أخرى، ومنها:	708	225	-68.2%
رديّات الضريبة على القيمة المضافة	100	50	-50.5%
6.إجمالي الإنفاق (لا يتضمن التمويل الخارجي لمجلس الإنماء والإعمار)	**11,449**	**10,419**	**-9.0%**

المصدر :كشف حساب رقم 36 ،نفقات الصناديق، أرقام مديرية الدين العام، الأرقام الاجمالية لنشرة الأداء المالي بعد التسوية

1/للتفاصيل حول الفوائد، الرجاء مراجعة جدول رقم(6)

2/للتفاصيل حول التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، الرجاء مراجعة جدول رقم (7). تمت اعادة تصنيف التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان من" نفقات الخزينة الاخرى "إلى التحويلات المختلفة في أعقاب إعادة التصنيف في اقتراح الموازنة لعام 2009 وبما يتماشى مع نشرة الأداء المالي.

3/ تتضمن التحويلات لصالح المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري كلا من النفقات الإدارية ودفعات القمح المدعوم.

4/ سلفات الموازنة كانت مصنفة سابق ا تحت البند" غيره ."نظر ا لنموها، وفي إطار جهود وزارة المالية لتأمين الشفافية، سوف يتم تبويبها بشكل مستقل وسوف تتم قوننتها لاحق ا، وحينها فقط يمكن تصنيفها وفق ا لطبيعتها الاقتصادية في نظام الموازنة.

5/يتضمن هذا البند(باستثناء الرواتب والأجور) كل المدفوعات إلى الجمارك من صندوق الجمارك، ويمكن تصنيفها فقط عندما تستلم مديرية المالية العامة المستندات اللازمة.

6/اعتبا را من كانون الأول 2011 ، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن الفقرة التي تحمل الاسم نفسه في تقارير أداء المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية نظر ا لإعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلفات الخزينة والتي يتم إعادة تصنيفها وفق ا للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.

7/ ان الودائع هي مبالغ تدفعها الخزينة للإدارات العامة، المؤسسات، البلديات والصناديق المالية، من ايرادات محصلة لصالحهم.

جدول 6: تفاصيل عمليات خدمة الدين[1]

(مليار ل.ل.)	2020 ك2- تموز	2021 ك2- تموز	نسبة التغير 2020/2021
تسديد فوائد	**1,966**	**1,608**	**-18.2%**
الدين بالعملة المحلية	1,756	1,567	-10.7%
الدين بالعملة الأجنبية، ومنها	211	41	-80.5%
*فوائد على اليوروبوند**	157	0	-100.0%
فوائد على قروض ميسّرة	53	41	-22.9%
تسديد أقساط ديون خارجية	**132**	**117**	**-11.2%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

(1) إن تصنيف مدفوعات خدمة الدين تنقسم إلى فئتين: تسديد الفوائد (بحسب تصنيفات إحصاءات مالية الحكومة) وتسديد أقساط القروض الميسرة المخصصة لتمويل المشاريع.

**تتضمن نفقات عامة متعلّقة بالعملية*

جدول 7: التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان

(مليار ل.ل.)	2020 ك2- تموز	2021 ك2- تموز	نسبة التغير 2020/2021
شركة كهرباء لبنان، ومنها:	**807**	**645**	**-20.1%**
خدمة الدين	2.4	0.9	-64.3%
تسديدات لشراء غاز، فيول ووقود	804	644	-20.0%

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

القسم الثالث: الدين العام

جدول 8: الدين العام القائم حسب الدائن في نهاية شهر تموز 2021

(مليار ل.ل.)	2019 ك1	2020 ك1	2021 تموز	نسبة التغيير ك1 2020– تموز 2021
إجمالي الدين العام	**138,150**	**144,108**	**148,024**	**2.7%**
الدين بالعملة المحلية	**87,279**	**89,762**	**91,520**	**2.0%**
** فوائد متراكمة من الدين*	*1,294*	*1,338*	*1,388*	*3.7%*
أ– مصرف لبنان	50,717	55,079	56,388	2.4%
ب– المصارف التجارية (يتضمن REPOs)	25,316	23,157	22,765	-1.7%
ج– ديون أخرى بالعملة المحلية (سندات خزينة)، ومنها	11,246	11,526	12,367	7.3%
مؤسسات عامة	*9,968*	*10,393*	*11,308*	*8.8%*
سندات فروقات المتعهدين/1	*120*	*120*	*120*	*0.0%*
دين بالعملة الأجنبية /2	**50,871**	**54,346**	**56,504**	**4.0%**
أ–القروض الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي	2,850	2,991	3,097	3.5%
ب– ديون باريس 3 (يوروبوند وقروض) */3*	242	151	98	-35.0%
ج– إصدارات يوروبوند في السوق	47,206	47,206	47,196	0.0%
متأخرات من أصل الدين	*0*	*3,769*	*6,923*	*83.7%*
د– فوائد متراكمة على اليوروبوند	570	587	598	1.9%
هـ– متأخرات من قسائم	0	3,142	4,954	57.7%
و– متأخرات من فوائد متراكمة	0	269	659	145.0%
ز– سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية */4*	3	0	0	-
ودائع القطاع العام	**15,677**	**15,133**	**17,688**	**16.9%**
صافي الدين العام	**122,473**	**128,975**	**130,336**	**1.1%**
إجمالي القيمة السوقية للدين /5	**74,441**	**75,553**	**77,284**	**2.3%**
النسبة من اجمالي الدين العام	**54%**	**52%**	**52%**	**-**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العام

1/ سندات فروقات المتعهدين بالعملة المحلية. تندرج سندات المتعهدين بالدولار الأمريكي تحت بند سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية.

2/ أرقام كانون الأول 2019- كانون الأول 2020 يمكن أن تختلف عن تلك المنشورة سابقًا نظراً لتحديث المعلومات المتعلقة بالقروض الثنائية والمتعددة الأطراف الصادرة عن نظام DMFAS.

3/ يوروبوند صادرة لماليزيا كجزء من مساهمتها في مؤتمر باريس 3، قرض للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، قرض للإمارات العربية المتحدة، وشريحتين من القرض الفرنسي الأولى في شباط 2008 أما الثانية ففي تشرين الأول 2012.

4/ سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية (سندات استملاكات ومقاولات).

5/ إجمالي القيمة السوقية للدين هي إجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله مصرف لبنان، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، قروض ثنائية ومتعددة الأطراف وديون باريس 3.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:

وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات

تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1757-1731
الموقع الإلكتروني: www.finance.gov.lb